

**المرحلي للمؤسسة الدولية الإسلامية
 لتمويل التجارة حول تعزيز التجارة
 البينية لدول منظمة التعاون الإسلامي**



الاجتماع الثاني والثلاثون للجنة المتابعة لكومسيك

**١٧ - ١٨ مايو ٢٠١٦
أنقرة، تركيا**

الفهرس

استعراض عام لتمويل التجارة

١. توفير حلول ناجعة ومؤثرة
٢. الحضور الميداني
٣. إفساح المجال أمام الدول الأعضاء الأقل نمواً، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للحصول على تمويلات لسلعها الاستراتيجية

برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

١. نبذة عن البرنامج
٢. قاعدة للتعاون من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي
 - ٢,١. مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية
 - ٢,٢. البرنامج الخاص بوسط آسيا
 - ٢,٣. برنامج جسور التجارة بين البلدان العربية والإفريقية
٣. الشراكة العالمية في مجالي التجارة وبناء القدرات المعرفية
 - ٣,١. برنامج الجسر التجاري للمعرفة
 - ٣,٢. تدريب وتشغيل الشباب في مجال التجارة الدولية
 - ٣,٣. مبادرات أخرى في مجال تنمية القدرات
٤. المبادرات / الجهود على مستوى منظمة التعاون الإسلامي
 - ٤,١. الاجتماع الأول للجنة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار
 - ٤,٢. منتدى تنمية التجارة

(١) استعراض تمويل التجارة

واصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة توسيع نطاق التغطية والاتصالات في العديد من المجالات، وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية المحددة لتعزيز التجارة البينية في منظمة التعاون الإسلامي. وتعاونت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة مع فاعلين جدد في تمويل التجارة وجذبت عملاء جددًا في قطاعات جديدة. وبلغت اعتمادات التجارة ٥١٥٥ مليون دولار أمريكي في ١٤٣٥ و ٦,٠٤٢ مليون دولار أمريكي في ١٤٣٦ هـ.

هذا الانجاز في غاية الأهمية باعتبار الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحقيق التوازن الجغرافي للمحفظة. وبذلك، يتحسن مستوى التوزيع الجغرافي لتدخلات المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة خلال السنة مع مزيد من الاعتماد على فرص الأعمال التجارية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى. ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي للعمليات المعتمدة:

الجدول ١: عمليات التجارة المعتمدة بحسب المناطق (بملايين الدولارات الأمريكية)

المنطقة	١٤٣٤ هـ	%	١٤٣٥ هـ	%	١٤٣٦ هـ	%
آسيا/رابطة الدول المستقلة	٣,٤٠٥	٦٧	٢,٤٦٤	٥٣	٣,٢٢٩	
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١,٤٠٩	٢٨	٢,٢٥٩	٣٧	٢,٢٢٨	
* الدول الأفريقية جنوب الصحراء	٢٣٤	٥	٤٣٢	١٠	٥٨٥	
إجمالي الاعتمادات	٥,٠٤٨	١٠٠	٥,١٥٥	١٠٠	٦,٠٤٢	

* الدول الأفريقية جنوب الصحراء

ونظرا لحاجة الدول الأعضاء، فقد واصلت المؤسسة عملياتها السيادية خلال السنة. وبشكل الإقراض بضمان سيادي أكثر من ٧٠% من إجمالي العمليات المعتمدة. ويأتي التركيز على القروض السيادية من طلب الدول الأعضاء على الواردات من الطاقة. ولازال قطاع الطاقة يمثل حوالي ٧٠% من المحفظة. وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود للحد من حصة قطاع الطاقة في استثمارات المؤسسة للسنوات القادمة.

الجدول ٢: عمليات التجارة المعتمدة بحسب نوع الضمان (بملايين الدولارات الأمريكية)

(أ) نوع الضمان:	١٤٣٤ هـ	حصة %	١٤٣٥ هـ	حصة %	١٤٣٦ هـ
ضمان سيادي	٣,٧١٢	٧٤	٣,٧٧١	٧٥	٤,٥٣٠
ضمان مصرفي	١٢٤	٢	٣٩٩	١٢	٧٢٠
بدون ضمان	٢٣٥	٥	٢٣٠	٢	١٢٥
تمويل التجارة المهيكل	٩٧٧	١٩	٧٢٠		٦٤٤
تأمين الائتمان	.	.	٣٥	٠,٤	٢٣
المجموع	٥,٠٤٨	١٠٠	٥,١٥٥	١٠٠	٦,٠٤٢

نفذت المؤسسة عمليات للتمويل المهيكل مدعومة بالأصول حيث كانت السلع الممولة في ملكية المؤسسة. وقد حظي هذا النوع من التمويل المهيكل، لاسيما السلع الناعمة، بقبول واسع في الأسواق من تركيا إلى قازاخستان واندونيسيا.

١. توفير حلول ناجعة ومؤثرة

مقارنةً بأساليب التمويل المتعارف عليها في الأسواق الناشئة، أفسح أسلوب التمويل المهيكل للتجارة المجال أمام المؤسسة لتوفير حلول تجارية تكون بديلاً جيداً لأسلوب التمويل التقليدي القائم على معيار الميزانية.

وتواصل المؤسسة جهودها لتعزيز قدرتها على استحداث حلول وبدائل تمويلية موافقة للشريعة. وتم تنفيذ عمليات تمويل مهيكل مختلفة في البلدان الأعضاء. وقد تطلب ذلك مشاركة مديري الضمان وكلاء البنوك ومجتمع التأمين لتوفير حلول مصممة للكيانات في الدول الأعضاء من أجل استحداث نماذج الأعمال الخاصة بهم. فعلى سبيل المثال، وُضعت الترتيبات اللازمة مع أحد مشغلي المستودعات الجمركية لتقديم خدمات إدارة الضمانات الإضافية/التكميلية. كما استطاعت المؤسسة هيكله عمليات استناداً إلى المستحقات.

وضمن استراتيجية المؤسسة الهادفة إلى تنوع محفظة تمويل التجارة، بُذلت الكثير من الجهود لدخول الأسواق والقطاعات الجديدة. كما أبدت قدراً كبيراً من سعة الحيلة في مواجهة التحديات المتمثلة في المنافسة الشرسة للنفاذ إلى أسواق وقطاعات جديدة. وانتقلت المؤسسة من صيغ التمويل غير المضمون والاقراض بضمانات مصرفية، إلى صيغة الإقراض المهيكل في تجارة السلع. وكانت عنصراً أساسياً في تمكين المؤسسة من دخول أسواق وقطاعات جديدة، لا تجدي فيها الضمانات والرهنات التقليدية. كما أن هذا التحول قد مكن المؤسسة من مجرد تقديم التمويل إلى تقديم طيفاً واسعاً من الحلول التجارية المتكاملة، تتناسب مع احتياجات كل عميل على حده.

أما في عام ١٤٣٦هـ، فقد زادت المؤسسة تركيزها على تمويل الصادرات، كما تم تطوير برنامج تمويل الموردين لتمويل الصادرات كمنتج جديد، وزيادة توفير خطوط تمويل تصدير إسلامية موجهة للبنوك.

٢. الحضور الميداني

كان عام ١٤٣٦هـ عاماً جيداً من حيث التواجد الميداني، باشر موظفو المؤسسة مهامهم في المكاتب الإقليمية / القطرية:

- ١- المكتب الإقليمي بداكار،
- ٢- المكتب القطري الوسيط بإسطنبول
- ٣- المكتب القطري الوسيط بداكا
- ٤- المكتب القطري الوسيط بجاكرتا

وسوف يمكن الوجود الميداني المؤسسة من النفاذ إلى السوق المحلية وتوسيع نطاق أعمالها في تنفيذ المزيد من الهياكل المعقدة وتقديم خدمات أفضل، ومحفظة متنوعة ومتوازنة مع التركيز على العملاء. ويستهدف الوجود المحلي تحقيق هدفين استراتيجيين هما:

- أ- التنوع، والدمج والنمو
- ب- إدماج التميز التشغيلي

تواصل المؤسسة تعزيز المكاتب الإقليمية / القطرية لزيادة حجم الأعمال وتحقيق الفعالية في تقديم حلول تمويل التجارة لعملاء المؤسسة وتوسيع حضورها المحلي في إندونيسيا بنغلاديش سنة ١٤٣٦ هـ.

٣. إفساح المجال أمام الدول الأعضاء الأقل نمواً، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، للحصول على تمويل لتسليحها الاستراتيجية

إنفاذاً لبعض تكاليفات منظمة التعاون الإسلامي للمؤسسة بدعم السلع الاستراتيجية، ولا سيما فيما يخص الدول الأعضاء الأقل نمواً، تمكنت المؤسسة من تمويل تجارة السلع كما هو موضح بالجدول التالي، وذلك بأسلوب التمويل المهيكل، والمفصل على كل جهة من الجهات الممولة:

الجدول ٢: عمليات التجارة المعتمدة للسلع الاستراتيجية (بملايين الدولارات الأمريكية)

السلعة	١٤٣٥هـ	١٤٣٦هـ
الحبوب والبذور الزيتية	١٥٥	٤٦٥
أخرى	٣٥٠	٧٢٠
آلات ومعدات	٧٢	٢٣
القطن	١٥٣	١٦٩
مواد غذائية أخرى	٨٣	١٠
السكر	٦٠	١١٤
المعادن	٦٠	٣٠
الأسمدة	٦٨	٧٥
مواد بلاستيكية	٢٥	٠
مواد كيميائية أخرى	١٠	٠
أدوية	٦	٠
عناصر معدنية أخرى	٠	٥٠

كما هو مبين أعلاه، تمكنت المؤسسة لأول مرة سنة ١٤٣٥ هـ من تقديم عملية تمويل التجارة لصالح شركة تصدير في فلسطين لتصدير زيت الزيتون. على الرغم من أن العملية صغيرة الحجم (مليون دولار واحد) ولكن أثرها الإنمائي على المجتمع الزراعي المحلي في فلسطين كبير.

تحدد اتفاقية الإطار بشأن نظام الأفضليات التجارية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، لاسيما المادة ٢ منها، تمويل التجارة أداة لتعزيز التجارة بين دول منظمة التعاون الإسلامي. عدم وجود التمويل التجاري لا يزال المشكلة تحتاج إلى معالجة خاصة بالنسبة للدول الأعضاء الأقل نمواً والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفي هذا الصدد، تتواصل الجهود لزيادة لزيادة لزيادة لفائدة الدول الأعضاء الأقل نمواً. وقد أسفر ذلك عن وصول حجم تمويل الدول الأعضاء الأقل نمواً إلى ١,٨٦٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٤٣٥هـ، و١,٦٦٤ مليون دولار أمريكي في ١٤٣٦هـ.

أما بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسة لا تتوفر على آليات مباشرة للتعامل معها، نظرا لصعوبة تقييم العدد الهائل من السحوبات الصغيرة اللازمة ومراقبة الائتمان في العديد من الأسواق المحلية. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، تقدم المؤسسة خطوط تمويل بصيغة المراجعة ذات مرحلتين للبنوك المحلية للتغلب على هذه العراقيل. فبموجب خط تمويل التجارة والمراجعة ذات مرحلتين، يتم توفير الأموال للبنوك المحلية، التي تقدمها إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ عمليات محددة لتمويل التجارة. وخلال ١٤٣٦هـ، واصلت المؤسسة تركيزها على هذه الآليات لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقدمت (٧٢٠ مليون دولار أمريكي). (١٤٣٥ هـ: ٣٩٩ مليون دولار أمريكي)

الجدول ٣: عمليات التجارة المعتمدة لصالح الدول الأعضاء الأقل نموًا (بملايين الدولارات الأمريكية)

القطر	١٤٣٥هـ	١٤٣٦هـ
بنغلاديش	١,٤٥٠	١,٠٠٠
بنين	٠	٣٠
بوركينافاسو	١٤٧	١٥٣
جزر القمر	٢٠	٦٠
جيبوتي	٣٠	١٢٠
غامبيا	٦٢	٤٥
مالي	٠	٢٤
موريتانيا	٦٥	٨٥
موزمبيق	٠	٥
النيجر	٢٠	٠
فلسطين	١	٠
السنغال	٣٠	٦٠
سيراليون	٠	١٠
طاجيكستان	٠	١٠
توغو	٤٠	٦٢
المجموع	١,٨٦٥	١,٦٦٤

(٢) برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة

١. نبذة عن البرنامج

تقوم المؤسسة بموجب اتفاقية التأسيس بتشجيع التجارة بين البلدان الأعضاء وتكامل جهود البنك الإسلامي للتنمية في هذا المجال من خلال تمويل التجارة والمشاركة في الأنشطة الرامية لتسهيل التجارة بين بلدان منظمة التعاون الإسلامي ومع باقي بلدان العالم. وتقوم المؤسسة بأداء هذا الدور من خلال نهجين متوازيين: (١) تمويل التجارة و(٢) برنامج تشجيع التجارة والتعاون تركز المؤسسة من خلال تمويل التجارة على تعزيز التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتوفير تسهيلات قصيرة الأجل لتمويل التجارة، بينما يقدم برنامجها لتشجيع التجارة والتعاون مساعدات فنية في إطار خمسة خطوط / محاور عمل هي تشجيع التجارة، تيسير التجارة، تنمية القدرات، ودمج التجارة، وتطوير السلع الاستراتيجية.

وتنسجم خطوط عمل برنامج تشجيع التجارة والتعاون مع أهدافها المحددة ويكمل بعضها بعضا. وتهدف تدخلات المساعدة الفنية المتعلقة بالتجارة أساسا من خلال تشجيع التجارة وتسهيل التجارة ودمج التجارة إلى زيادة التبادل التجاري والتعاون التجاري بين البلدان الأعضاء من خلال نسج العلاقات بين مختلف مؤسسات البلدان الأعضاء وخلق بيئة مواتية للأعمال داخل البلدان الأعضاء وبين بعضها بعضا لضمان تدفق السلع والخدمات ودمج التجارة في سياسات التنمية الوطنية. أما تدخلات برنامج تشجيع التجارة والتعاون في إطار خطوط أعمال تنمية القدرات وتطوير المنتجات الاستراتيجية فتهدف إلى معالجة قيود جانب العرض الذي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على الانضمام إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية من خلال تحسين قدراتها البشرية والمؤسسية.

وينتج البرنامج أسلوباً محدداً لوضع برامج إقليمية/متخصصة شاملة لتنمية التجارة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والتشاور معها، وكذلك مع جهات أخرى مشاركة في مجال تنمية التجارة، ومن ثم تعبئة الموارد المالية والفنية اللازمة لتنفيذها. ونتيجة لذلك فقد تم إعداد مجموعة من البرامج الرائدة وهي إما قيد التنفيذ أو على وشك الانطلاق رسمياً، ومنها مشروع جسر التجارة بين البلدان العربية والأفريقية، والبرنامج الخاص بوسط آسيا، ومنتدى تنمية التجارة، ومبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية، وبرنامج الجسر التجاري للمعرفة، وبرنامج الشراكة العالمية لتنمية التجارة.

ويحتوي كل برنامج خطة عمله المستقلة لمعالجة مختلف التحديات والاحتياجات الإنمائية للدول الأعضاء. وتقدم الفقرات التالية معلومات مختصرة عن مبادرات المؤسسة للتطوير والتعاون التجاري، والتي قام برنامج التعاون التجاري بتنفيذها.

٢. قاعدة للتعاون من أجل التكامل الاقتصادي الإقليمي

٢.١. مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية

مبادرة المعونة من أجل التجارة للبلدان العربية برنامج متعدد المانحين والبلدان والوكالات يهدف إلى تعزيز التجارة العربية من خلال تعزيز تنافسية الشركات وتسهيل التجارة. وانطلقت المبادرة في ٢٠١٣ على يد برنامج تشجيع التجارة والتعاون / المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التجارة العالمي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية. وقد مول البرنامج ٨ مانحين هم المملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، ومملكة السويد، وجمهورية مصر العربية، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، والبنك الإسلامي للتنمية، والمؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة، ومجلس التدريب الصناعي / مصر. ويسعى البرنامج في إطار المبادرات العالمية للمعونة من أجل التجارة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تعزيز التنافسية الإقليمية من خلال إصلاح التجارة
- تعزيز جانب العرض والاندماج في سلسلة القيمة
- تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية وشبه الإقليمية للدفع بالاندماج التجاري

وتمكنت المبادرة في وقت وجيز، بصفتها وسيلة دعم في تنمية التجارة بين البلدان العربية، من جذب اهتمام الشركاء الإنمائيين والمانحين والبلدان المستفيدة. كما أثبتت المبادرة أنها ذات إمكانات هائلة وفعالة في مجال التعاون التجاري وتسهيل التجارة وبناء القدرات وتكثيف التدفقات التجارية من سلع وخدمات نحو المنطقة، ومن ثم تعزيز الاندماج الإقليمي والتنمية الاقتصادية. ومن المشاريع الهامة التي استفادت من موارد المبادرة خلال المرحلة الحالية، نذكر ما يلي:

- تحسين الأداء والإجراءات في ممرات التجارة والنقل بين السودان ومصر، وبين مصر والمملكة العربية السعودية، وبين المملكة العربية السعودية والأردن، من خلال تطوير الإجراءات الجمركية، والأجهزة والمعدات بالمراكز الحدودية
- تعزيز قدرات جامعة الدول العربية على تعزيز التكامل التجاري.
- تعزيز القدرة التنافسية الإقليمية من خلال التدابير غير الجمركية في كل من مصر، والأردن، والمغرب، وفلسطين، والسودان وتونس، ثم وضع خطوات ثابتة ومحددة على المستويين الوطني والإقليمي لإزالة القيود غير الجمركية؛
- مساعدة السودان وجزر القمر على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- صقل مهارات العاملين في قطاعات مختارة في مجال التصدير في مصر وتونس من خلال دورات تدريبية تهدف إلى المواءمة بين احتياجات الصناعة وبين قدرات العاملين ومهاراتهم في قطاعات؛ صناعة الأغذية، والأخشاب والمفروشات (مصر) والصناعات الغذائية وقطاع التعدين والبناء المعدني. (تونس)؛
- تعزيز المؤسسات الداعمة للتجارة في كلٍ من الجزائر، ومصر، والكويت، ولبنان، وعمان، والمملكة العربية السعودية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛
- دعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم بمنطقة مجلس التعاون الخليجي لتمكينها من دخول الأسواق الأجنبية (تنفيذ مركز التجارة الدولية)؛

- التدريب والتشغيل من أجل التصدير ويهدف إلى تدريب خريجي الجامعات المصرية للحصول على شهادة أخصائي تصدير.

٢.٢. البرنامج الخاص بوسط آسيا

الدول الحصراء في اسيا الوسطى تعاني من نفس التحديات الانمائية التجارية أسوة بالعديد من دول منظمة التعاون الإسلامي: انخفاض مستوى التنوع الاقتصادي، الاعتماد على النفط والمنتجات الزراعية، تدني مستوى التجارة البينية، صعوبة الوصول الى الاسواق، فضلا عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما الى ذلك. وفي إطار الدور التكميلي لدعم جهود مجموعة البنك الإسلامي للتنمية لتعزيز التكامل الإقليمي بين البلدان الأعضاء، تعمل المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بصورة وثيقة مع إدارة اليرمجة القطرية في البنك لإعداد برنامج خاص لآسيا الوسطى حيث تحظى التجارة وتعزيز التعاون التجاري الإقليمي باهتمام البرنامج. ونظمت حلقة عمل في اسطنبول بتركيا في منتصف مارس بمشاركة مندوبين من البلدان الأعضاء والشركاء الدوليين في التنمية، حيث تم تأييد نتائج وتوصيات وثيقة البرنامج. وسيطلق البرنامج رسميا في مايو ٢٠١٦.

وتتألف هذه المبادرة من مكونين فرعيين. يهدف المكون الأول إلى تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء بمنطقة آسيا الوسطى، عن طريق تدابير متنوعة لتيسير التجارة على المستويين الوطني والإقليمي. أما المكون الثاني فيهدف إلى رفع القدرة التنافسية التجارية لصناعات الأغذية الزراعية في دول البرنامج الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، وإمكانية تكاملها مع سلاسل القيمة العالمية. وستكون المؤسسة حاضرة بقوة في تنفيذ توصيات البرنامج المتعلقة بالتجارة. وسيتم إعداد خط عمل قطاعية بالتشاور مع البلدان الأعضاء وشركاء التنمية بعد الاعلان الرسمي عن البرنامج.

٢.٣. برنامج الجسر التجاري العربي الإفريقي

لا تعكس التجارة البينية بين الدول العربية والدول الأفريقية الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إمكانات التجارة بين المنطقتين. ونتيجة لذلك، اتفقت كل من المؤسسة، والبرنامج السعودي للصادرات، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار واتمان الصادرات، على العمل سويا من أجل تطوير برنامج لتعزيز التجارة الإقليمية، بهدف تعزيز التجارة بين أفريقيا والدول العربية.

هذا النهج الشمولي في تصميم وتنفيذ البرنامج دفع شركاء البرنامج إلى إضافة أنشطة لتنمية القدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومؤسسات الدعم التجاري الى جانب توفير الدعم لمنظمي الاعمال وأنشطة ربط الاتصال. أطلقت المؤسسة البرنامج في عام ٢٠١٥ بالتوازي مع جهودها في تعبئة الموارد. في نوفمبر ٢٠١٥، دعمت المؤسسة في إطار البرنامج مشاركة شركات افريقية في المعرض الدولي في عمان بالأردن والقاهرة بمصر.

كما يسعى الشركاء في نطاق البرنامج إلى تقديم خيارات تمويل التجارة للصفقات التجارية، بالإضافة الى توفير التامين على الائتمان والاستثمار. وينظر شركاء البرنامج إلى تقديم المساعدة التقنية الى مصر والمغرب لإجراء الدراسات الأولية التي تهدف الى تحديد المتطلبات المادية وغير المادية لتطوير منصة لوجستية لتغطية غرب وشمال افريقيا، لتسهيل التجارة بين الدول العربية والافريقية في مجال الرصد والمراقبة والاشراف من خلال تحسين الوصول الى الشركات المحلية بغرض التجارة عبر الحدود وتخفيض كلفة التجارة والنقل. وستواصل المؤسسة في ٢٠١٦ توفير الدعم المالي لتنظيم المعارض الدولية في البلدان المستهدفة، وتخطط للتعاون مع البلدان الأعضاء في تنظيم مشاريع قوافل التجارة الاقليمية، إضافة إلى تنظيم بعض البرامج التدريبية في ٢٠١٦ مع شركائها في التجارة الدولية والتمويل والتامين لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم لتحسين فهم هذه المواضيع.

٣. الشراكة العالمية في مجال التجارة وبناء القدرات المعرفية

٣.١. برنامج الجسر التجاري للمعرفة

تُولي المؤسسة/ برنامج التعاون التجاري أهمية كبيرة على أنشطة بناء القدرات ذات الصلة بالتجارة، كالدورات التدريبية، وتأسيس مراكز التدريب في مجال التجارة، وتعميم المعرفة ونشر المعلومات عن المواضيع المتعلقة بالتجارة. برنامج الجسر التجاري للمعرفة أحد البرامج الرائدة للمؤسسة في مجال تنمية القدرات التجارية.

وله اربعة عناصر اساسية تتكون من مجموعات مختلفة من الانشطة / المبادرات. ١) تبادل الخبرة والمعرفة بين المؤسسات التجارية الحكومية وشبه الحكومية (٢) برامج تدريبية إلكترونية وشخصية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم على تسويق الصادرات وتشجيع التجارة الدولية، وتنمية الأعمال التجارية وما الى ذلك، (٣) خلق المعارف ونشرها من خلال الاشراف على اعداد الدراسات التحليلية والبحوث ودراسات السياسات الخ، وتنظيم حلقات عمل/حلقات دراسية لزيادة الوعي والتوصل الى توافق في الآراء بشأن المواضيع المتصلة بالتجارة (٤) إنشاء مراكز تدريب ووضع برامج / مواد تدريب قياسية. برنامج الجسر التجاري للمعرفة برنامج يعزز أنشطة المؤسسة في مجال بناء القدرات، وتحقيق تجارب وخبرات شركائها الإنمائيين لخلق قدرات تجارية مستدامة في القطاعين العام والخاص التي تكون أساس حلول تنمية التجارة المستدامة.

٣.٢. تدريب وتشغيل الشباب في مجال التجارة الدولية

الافتقار الى موظفين مؤهلين للعمل في مجال التجارة الدولية مشكلة تواجه جميع البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. تصميم وتنفيذ برامج تدريبية محددة للشباب خيار أثبت فعاليته في معالجة مطابقة المهارات بين الخريجين الجدد. برنامج التدريب على التجارة الدولية تحسن أيضا وصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة الى الاسواق العالمية وتمكنهم من توسيع اعمالهم نحو الاسواق المحلية. ومن أجل معالجة هذه المسألة الهامة، قرر مجلس المبادرة تمويل برنامج تدريب خاص للشباب مع مجلس التدريب الصناعي في مصر كمشروع تجريبي تتوخى المؤسسة تكراره في البلدان الأعضاء الأخرى ومع جمعيات القطاع الخاص. وبعد اتمام برامج التدريب، سيتم تشغيل الشباب الخريجين في الشركات الخاصة التي تعمل حاليا في التجارة الدولية او التي هي بصدد توسيع عملياتها في بلدان أخرى.

٣.٣. مبادرات أخرى في مجال تنمية القدرات

وبالإضافة الى الجهود المذكورة اعلاه، فالمؤسسة بصدد وضع اللمسات الأخيرة على اتفاق شراكة مع مكتب تيسير التجارة بكندا لاستكشاف امكانية وضع وتنفيذ برنامج تدريبي نموذجي لتدريب المدربين في مجال التسويق الدولي والنظام التجاري المتعدد الأطراف. وهناك خطط وبرامج تدريب أخرى تنوي المؤسسة تنفيذها في ٢٠١٦ مع شركائها في التنمية تتعلق بتدابير تيسير التجارة وتحليل السوق. وتعتزم المؤسسة دعوة السلطات المعنية من البلدان الأعضاء المتحدثين بالإنجليزية إلى هذه البرامج التدريبية.

٤. المبادرات / الجهود على مستوى منظمة التعاون الإسلامي

وقد واصل البرنامج جهوده خلال عام ١٤٣٦هـ، على مستوى منظمة التعاون الإسلامي، لإحداث نوع من التواصل الفعال والتعاون فيما بين السلطات التجارية لمؤسسات دول المنظمة. وعلى نطاق أوسع، كان البرنامج يعمل بنشاط في إعداد برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي من خلال مد الأمانة العامة للمنظمة بالمدخلات التقنية. إذ يقدم الدعم التقني لتنفيذ استراتيجية الكومسيك الجديدة من خلال المشاركة الفعلية في اجتماعات فريق العمل المعني بالتجارة. وتستكشف المؤسسة والكومسيك امكانية وضع برامج مشتركة متعددة السنوات وتنظيم عدة أنشطة في إطار موضوع فرق العمل لمساعدة البلدان الأعضاء على تنفيذ سياسات وتوصيات فرق العمل.

٤.١. الاجتماع الأول للجنة الفرعية المعنية بالتجارة والاستثمار

قرر الاجتماع التنسيقي السنوي الأول لمؤسسات منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في مقر المنظمة في جدة، المملكة العربية السعودية يومي ٧ و ٨ ديسمبر ٢٠١٥ للجنة الفرعية للتجارة والاستثمار للتنسيق بين مؤسسات المنظمة العاملة في مجال التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد كلف المركز الإسلامي لتنمية التجارة بمهام أمانة اللجنة الفرعية للتجارة والاستثمار. وعقد الاجتماع الأول للجنة الفرعية للتجارة والاستثمار في مراكش بالمغرب يومي ١٦-١٧ مارس ٢٠١٦ لمناقشة الاختصاصات ومبدأ عمل اللجنة الفرعية. ومن المتوقع ان تحسن اللجنة عملية التنسيق بين مؤسسات منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز التآزر بين مبادرات مماثلة من اجل التنفيذ الفعال لقرارات ومقررات قمة منظمة التعاون الإسلامي ومجلس وزراء الخارجية وغيرها من الاجتماعات الوزارية.

٤.٢. منتدى تنمية التجارة

البرنامج الرائد الآخر في إطار برنامج التعاون التجاري وتنمية التجارة هو منتدى تنمية التجارة، وهو بمثابة محاولة لتأسيس منصة شراكة بين القطاعين العام والخاص، ويهدف المنتدى إلى الجمع ما بين صانعي القرار في مجال التجارة وبين رجال الأعمال. ومن بين أهدافه أيضاً شرح القضايا والسياسات المتعلقة بالتجارة للوصول إلى اتفاق مشترك حول الحلول الملائمة لمواجهة التحديات المشتركة للدول الأعضاء بالمنظمة، وكذلك تشاطر الخبرات وأفضل الممارسات في مجال تنمية التجارة، بينما يتيح في الوقت ذاته لرجال الأعمال فرص تأسيس شبكات تجارية من خلال الفعاليات الخاصة بالتفوق ما بين مختلف الأعمال. هذا بالإضافة إلى توفير فرص تعليمية وتثقيفية من خلال فعاليات ودورات بناء القدرات. والمؤسسة الآن بصدد المراحل النهائية لإبرام اتفاقية شراكة مع البلد المضيف حيث ستعقد النسخة الأولى من المنتدى.